القضية الفلسطينية في السياسة المصرية
(١٩٧٨ ـ ١٩٩١)

عبد العزيز شادي

معيد بقسم العلوم السياسية
جامعة القاهرة ـ الجيزة

تعرّضت السياسة الخارجية المصرية لسلسلة من المتغيّرات منذ ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٢؛ فبعد ان تولّى الرئيس، انور السادات، الحكم، عمل على تغيير التحالفات الاقليمية والدولية لمصر بحيث تتناسب مع قناعاته بأن التحدّيات التي يواجهها تتطلب العمل على زيادة التعاون مع الغرب وتقليص التعامل مع الكتلة الشرقية، لكن ذلك لم يحقق للسادات طموحاته. وعندما جاء الرئيس، حسني مبارك، وجد ان التوازن في السياسة الخارجية المصرية مطلوب لا سيما وانه جاء في ظل الظروف المحيطة بمصر اقليمياً وعالمياً، وفي ظل أزمة سياسية داخلية تطلّبت المزيد من الانفتاح على المعارضة، التي أثّرت على توجّهاته[١]، فأبقى قدراً من الثبات والاستمرارية في السياسة الخارجية، لكنه أدخل، في الوقت عينه، قدراً من التغيّر على تلك السياسة، فيما ظل عنصرا التوازن العسكري في المنطقة، والمشكلة الاقتصادية المصرية من أهمّ مصادر هذه الاستمرارية.

وتعدّ القضية الفلسطينية والالتزام بايجاد حل لها أحد المرتكزات الثابتة للسياسة الخارجية المصرية طيلة الفترة الماضية، لدرجة ان عدداً من المحللين يعدونها قضية أمن قومي مصري بالدرجة الاولى[٢]. لكن ذلك لا يعني استمرارية النهج المصري لحل تلك القضية، فتغيّر الظروف الاقليمية المحيطة بمصر وتغيّر القيادة السّياسية أثرا على هذا النهج، فأصبح هناك الثابت والمتغيّر شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الاخرى التي تتأثر سياساتها الخارجية بتغيّر النخبة الحاكمة.

تنطلق هذه الدراسة، اذاً، من رؤية الثابت والمتغيّر في الموقف المصري منذ ابرام اتفاقيتي كامب ديفيد في العام ١٩٧٨ وعقد مؤتمر مدريد للسلام في العام ١٩٩١، فتلاحظ، اولاً، تطوّر التصوّر المصري لدور النظام الدولي؛ ثم تطوّر التصوّر المصري لدور الاردن؛ وتطوّر التصوّر المصري لدور منظمة التحرير الفلسطينية؛ وأخيراً تطوّر التصوّر المصري لمضمون الحكم الذاتي الفلسطيني ونطاقه المكاني والزمني.

التصوّر المصري لدور النظام الدولي

يقصد بذلك دور القوتين العظميين في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام. وفي